البنك التونسي السعودي

# التّقرير السنوي 2023

جانفي 2025

# كلمة رئيس رئيس مجلس الإدارة

# إلى

# الجمعية العامة العادية

## بسم الله الرحمان الرحيم،

حضرات السيدات والسادة ممثلي المساهمين:

يشرفني أن أقدّم لحضراتكم أصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء مجلس الإدارة التقرير السنوي التاسع عشر لنشاط البنك التونسي السعودي منذ حصوله على رخصة تعاطي نشاط البنك الشمولي في 25 أفريل 2005 وكذلك القوائم المالية الموقوفة في 31 ديسمبر 2023.

قام البنك سنة 2023 باتخاذ مجموعة من التدابير الهامّة على مستوى تحسين الحوكمة وإدارة المخاطر الإئتمانيّة والتشغيليّة وكذلك الرّقابة الداخليّة، وأيضاً على مستوى النشاط التجاري وتحسين جودة الخدمات والتي من شأنها أن تمكّن البنك من تحسين مردوديّته مستقبلا.

واستناداً إلى القانون البنكي 48 لسنة 2016 ومنشور البنك المركزي التونسي عدد 5 لسنة 2021، قام البنك التونسي السعودي بإعداد السياسات والمجلاّت والوثائق المطلوبة، والتي تتعلق أساساً بأنظمة الحوكمة الرشيدة وفقًا للضوابط والمعايير المحددة.

وانطلقت الإدارات المعنيّة (إدارة متابعة ومراقبة المخاطر وإدارة مراقبة الامتثال وإدارة التنظيم...) في تحيين مواثيق اللجان القانونيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك مختلف مواثيق ومهام اللّجان الداخليّة طبقا لأحكام منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك والمؤسسات المالية عدد 5 لسنة 2021.

كما تمّ كذلك الانطلاق في تحديث واعداد والمصادقة على عدد من السياسات المطلوبة على غرار:

- سياسة الائتمان،
- سياسة تقبل المخاطر،
- سياسة المخاطر التشغيليّة،
- سياسة الامتثال،
- سياسة حماية مستخدمي المنتجات البنكيّة والمعطيات الشخصيّة،
- سياسة الإبلاغ والإفصاح،
- سياسة حول نظام وطرق تبادل المعلومات بين شركات المجمع البنكي،

كما تمّ كذلك اعداد خارطة مخاطر عدم الامتثال ونظام الترقيم داخلي لتقييم وتصنيف درجة مخاطر العملاء من الشركات والأفراد.

بالنسبة للنشاط التجاري والمالي للبنك، فقد تمّ سنة 2023، تسجيل تحسنا للنتيجة الصافية للبنك بـ 28 م د. حيث بلغت النتيجة الصافية سنة 2023 نتيجة سلبية بحوالي 74 م د مقابل نتيجة سلبية بحوالي 102 م د في نهاية سنة 2022. ونذكر المحاور الرئيسية التي تبرز تطوّر هذه النتائج.

**1. تراجع في الناتج البنكي الصافي بـ 24,5 م د في نهاية سنة 2023 والذي يفسر بالأساس بـ:**

- تراجع الفوائد المستلمة وإيرادات القروض بمقدار 12,8 م د، وهو تراجع استثنائي ناتج عن جهود البنك لتحسين جودة القروض بعد اتخاذ إجراءات أكثر تشددًا في منح القروض والعمل على تحسين سياسة منح القروض،
- ارتفاع أعباء الاستغلال البنكي بـ 9,4 م د والذي يرجع بالأساس إلى شح السيولة في السوق النقدية.

### 2. التحكم في الأعباء كالاتي:

- تراجع أعباء الاستغلال العامّة بـ 0,8 م نتيجة دفع 3,4 م د من خلال ترشيد الاستهلاك باستخدام الموارد الموجودة والمتاحة بأفضل طريقة ممكنة لتجنب إهدار الطاقة،
- تراجع المخصصات والفوائد المؤجلة الصافية بـ 62,3 م د، مع الإشارة إلى أن المخصصات التي تم رصدها خلال سنة 2022 كانت استثنائية وتعكس استراتيجية البنك في الإصلاح الهيكلي بتحسين هيكلة قروض عدد من العملاء.

حضرات السادة ممثلي المساهمين:

تلك هي أبرز محاور أنشطة البنك خلال سنة 2023 وما أسفرت عنه من نتائج، وستجدون في التقرير المرفق كافة التفاصيل والإيضاحات المتعلقة بذلك.

وفي الختام، أود أن أتوجه بجزيل الشكر للسلطات التونسية والسعودية على دعمهما المتواصل للبنك وما تقدمانه من مساندة كبيرة. كما أود أن أعرب عن تقديري لأعضاء مجلس الإدارة على تفانيهم في تحقيق أهداف البنك، ولإدارة البنك التنفيذية وجميع الموظفين الذين يبذلون جهدًا كبيرًا وإخلاصًا في دفع مسيرة البنك نحو التقدم والنمو المستدام.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.**

**رئيس مجلس الإدارة**

**عبد الرحمان محمد رمزي عداس**

# البنك التونسي السعودي

| | |
|---|---|
| **الاسم** | البنك التونسي السعودي |
| **تاريخ التّأسيس** | 30 ماي 1981 |
| **الغرض** | بنك شمولي تحصّل بتاريخ 25أفريل2005 على الترخيص لتعاطي مختلف العمليات المصرفية |
| **رأس المال** | 100 مليون دينار تونسي |

# المحيط الاقتصادي

## الوضع الاقتصادي العالمي

في أحدث تقرير حول التوقعات الاقتصادية العالمية، أبقى صندوق النقد الدولي على توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي بـ 3.3 % في 2023 مقابل3.5 % تم تسجيلها في 2022.

شهد العام 2023 المنتهي مجموعة أحداث أثرت على الاقتصاد العالمي بعضها جاء نتيجة أحداث وأزمات، وأخرى استمرت من الأعوام السابقة.

ويتفق معظم الخبراء والمحللين على أن البنوك المركزية في العالم كانت خلال 2023 محل اهتمام الأسواق بشكل كبير، إذ قامت برفع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية لمواجهة التضخم وارتفاع الأسعار.

عرفت نسبة النمو تباطأ في البلدان المتقدمة لتبلغ 1.7% في 2023 مقابل 2.6 % سنة 2022، والذي يرجع اساسا إلى تباطؤ نسبة النمو في منطقة الأورو 0.4 % مقابل 3.3% في السنة السابقة نتيجة لارتفاع الأسعار، تراجع الاستهلاك والاستثمار، التغيرات الديمغرافية وانخفاض الإنتاجية.

أما بالنسبة للبلدان الناشئة، فقدرت نسبة النمو بـ 4.4 % في 2023 مقابل 4.1 % سنة 2022. شهد عام 2023 تحسنًا تدريجيًا في النمو الاقتصادي بعد تراجع تداعيات جائحة كورونا .

من ناحية أخرى، من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي في اليابان، ليصل إلى 0.9% في عام 2024 مقابل 1.9% في العام السابق، وذلك بسبب تراجع العوامل الاقتصادية المواتية التي دعمت النمو في عام 2023، مثل الزيادة في النشاط السياحي المدعوم بانخفاض قيمة اليان.

# تطوّر النمو الاقتصادي (بالنسبة المئوية)

| المناطق | سنة 2022 | سنة 2023 | توقعات 2024 | توقعات 2025 |
|---|---|---|---|---|
| **العالم** | **3.5** | **3.3** | **3.2** | **3.2** |
| **البلدان المتقدمة** | **2.6** | **1.7** | **1.8** | **1.8** |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 2.1 | 2.9 | 2.8 | 2.2 |
| منطقة الأورو | 3.3 | 0.4 | 0.8 | 1.2 |
| اليابان | 1.0 | 1.7 | 0.3 | 1.1 |
| **البلدان الناشئة** | **4.1** | **4.4** | **4.2** | **4.2** |
| الصين | 3.0 | 5.2 | 4.8 | 4.5 |
| الهند | 7.2 | 8.2 | 7.0 | 6.5 |
| البرازيل | 2.9 | 2.9 | 3.0 | 2.2 |
| روسيا | -2.1 | 3.6 | 3.6 | 1.3 |
| جنوب أفريقيا | 1.9 | 0.7 | 1.1 | 1.5 |

المصدر: التوقعات الاقتصادية العالمية من صندوق النقد الدولي (جويلية اكتوبر 2024)

فيما يتعلق بوضع سوق العمل، تُقدّر منظمة العمل الدولية، في تقريرها الأخير حول آفاق سوق العمل الذي صدر في جانفي 2024، أن معدل البطالة العالمي شهد انخفاضًا من 5.3% في 2022 إلى 5.1% في 2023، مما يعكس قوة سوق العمل، لا سيما في الدول المتقدمة، على الرغم من تدهور الظروف الاقتصادية

وشهدت مؤشرات الأسعار الدولية للمنتجات الأساسية، التي تم احتسابها من قبل البنك الدولي، انخفاضًا بنسبة 24.2% في 2023 بعد زيادة بلغت 41.3% في العام السابق وذلك بسبب ضعف الطلب العالمي. في الواقع، باستثناء مؤشر أسعار المعادن الذي انخفض بنسبة 1.2% في المتوسط بسبب مخاوف من ركود يؤدي إلى ضعف الطلب، شهدت مؤشرات المنتجات الأساسية الرئيسية ارتفاعًا، مثل الطاقة (+60%)، والأسمدة الكيماوية (+62.6%)، والمنتجات الغذائية.(+17.9%) .

وبشكل خاص، انخفض متوسط سعر برميل النفط الخام بنسبة 17.2% في 2023 مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 82.6 دولارًا مقابل 99.8 دولارًا في العام الماضي، مما يعكس ضعف الطلب، ولا سيما من الصين، على الرغم من تدخلات "أوبك+" لتقليص إنتاجها بهدف دعم الأسعار

فيما يتعلق بتطور أسعار الاستهلاك، تسارعت معدلات التضخم في ديسمبر 2023 مقارنة بالشهر السابق في معظم البلدان الصناعية. على وجه الخصوص، سجلت أسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة ارتفاعًا بلغ 3.4% على أساس سنوي، مقابل 3.1% في نوفمبر. كما سجلت منطقة اليورو زيادة في التضخم، حيث ارتفع المعدل من 2.4% إلى 2.9% من شهر إلى آخر. ومع ذلك، شهدت اليابان تباطؤًا في التضخم، حيث انخفض المعدل إلى 2.6% مقابل 2.8% في نوفمبر 2023

أما بالنسبة للسياسات النقدية، وبالنظر إلى استمرار التضخم عند مستوى مرتفع رغم تراجعه الطفيف، استمرت البنوك المركزية الرئيسية في زيادة معدلات الفائدة في عام 2023 بهدف تقليص التضخم وإعادته إلى أهدافها على المدى المتوسط. على سبيل المثال، قام الاحتياطي الفيدرالي (Fed) برفع معدل الفائدة أربع مرات في عام 2023 بمقدار 100 نقطة على كامل السنة، ليصل إلى نطاق يتراوح بين 5.25% و 5.5%، وهو أعلى مستوى له منذ 22 عامًا.

وبالمثل، رفع البنك المركزي الأوروبي (BCE) معدلات الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس في ست مرات خلال عام 2023،

بالنسبة لتطور الأسواق المالية الدولية، توجهت المؤشرات الرئيسية للبورصات عمومًا للإرتفاع خلال عام 2023، مدعومة بتلاشي المخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد العالمي، خاصة بفضل تحسن النشاط الاقتصادي الأمريكي، بالإضافة إلى تراجع التضخم، مما أثار التوقعات بانخفاض معدلات الفائدة من قبل البنوك المركزية حيث ارتفعت المؤشرات الأمريكية، Dow Jones وNasdaq، بنسبة 13.7% و43.4% على التوالي، .كذلك، أنهت المؤشرات الفرنسية CAC40واليابانية Nikkei العام على زيادة بنسبة 16.5% و28.2% على التوالي.

تميزت أسواق الصرف الدولية خلال عام 2023 بانخفاض قيمة الدولار الأميركي مقابل اليورو بنسبة 3.2%، حيث أغلق العام عند 1.104 دولار مقابل اليورو، مقارنة بـ 1.070 دولار في العام السابق، وذلك نتيجة للتوقعات بتقليص معدلات الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي

# الوضع الاقتصادي الوطني

واجه الاقتصاد التونسي عدة تحديات في سنة 2023. فقد انخفضت القيمة المضافة للقطاع الزراعي بشكل كبير، خاصة بسبب الظروف المناخية الغير مواتية، ولا سيما استمرار الإجهاد المائي. بالإضافة إلى ذلك، أدى الضعف الاقتصادي في منطقة اليورو إلى تقليص الطلب الموجه إلى الصناعات التحويلية التونسية الرئيسية المصدرة. علاوة على ذلك، ظلت الإنتاجية المحلية للموارد الهيدروكربونية والفسفاط عند مستويات منخفضة.

ومع ذلك، سجل قطاع الخدمات، وخاصة السياحة والنقل، أداءً جيدًا حيث استمر في التعافي من آثار الجائحة، مما ساعد في التخفيف جزئيًا من تأثير ضعف الأداء في القطاعات الأخرى. ونتيجة لذلك، سجل النمو الاقتصادي تراجعًا حيث وصل إلى 0.2% في 2023 مقارنة بـ 2.8% في عام 2022.

ارتفع معدل البطالة إلى 16.4% في 2023، مقارنة بـ 15.2% في العام السابق، مما يعكس الصعوبات الهيكلية في سوق العمل.

رغم انخفاض التضخم، إلا أنه ظل مرتفعاً عند 8.1% في ديسمبر 2023، بعد أن بلغ ذروته عند 10.4% في فيفري من نفس العام. خلال عام 2023، بلغ متوسط التضخم 9.3% مقارنة بـ 8.3% في العام السابق.

فيما يتعلق بالقطاع الخارجي، فقد انخفض العجز الجاري في ميزان المدفوعات بشكل ملحوظ في عام 2023 ليصل إلى 3.433 مليار دينار تونسي، أي ما يعادل 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 8.8% في العام السابق. ويعزى هذا التحسن بشكل رئيسي إلى انخفاض العجز التجاري بنسبة 32.4%، بفضل زيادة قدرها 7.9% في الصادرات التي شملت الصناعات التحويلية والمنتجات الزراعية، لا سيما بفضل محصول جيد من زيت الزيتون، وانخفاض الواردات بنسبة 4.4%، ويرجع ذلك أساسًا إلى تراجع مشتريات المواد الخام والطاقة، بعد انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية، بعد

الزيادة الاستثنائية في عام 2022. علاوة على ذلك، فقد ساعدت العائدات السياحية التي زادت بنسبة 27.7% وإيرادات العمل التي ارتفعت بنسبة 5.4% في تعزيز تحسن رصيد العمليات الجارية.

بلغت الاحتياطيات الصافية من العملة الأجنبية 26,408 مليون دينار، أي ما يعادل 120 يومًا من الواردات في نهاية 2023، مقابل 22,949 مليون دينار (100 يوم من الواردات) في نهاية 2022. كانت هذه الزيادة في الاحتياطيات حاسمة للحفاظ على استقرار الدينار أمام العملات الرئيسية

ارتفعت المديونية الصافية على الدولة بنهاية عام 2023 بنسبة 88% لتصل إلى 9.246 مليار دينار مقارنة بـ4.902 مليار دينار في 2022، وذلك نتيجة لتعبئة الموارد الداخلية عبر القروض لتغطية احتياجات تمويل ميزانية الدولة، سواء بالدينار عبر القرض الوطني الذي تم جمع 3.799 مليار دينار من خلاله، أو بالعملات الأجنبية من خلال القرض المشترك من بعض البنوك المحلية (750 مليون دينار).

في عام 2023، بلغت إصدارات سندات الخزينة 19.289 مليار دينار مقابل سداد 15.350 مليار دينار من هذه السندات، ليصل صافي الاكتتابات إلى +2.939 مليار دينار (مقابل 16.422 مليار دينار، 12.595 مليار دينار و +3.827 مليار دينار على التوالي في 2022)

## السوق النقدية

ارتفع متوسط تدخل البنك المركزي في السوق النقدية، بنسبة 33.5% في عام 2023 مقارنةً بعام 2022 (من 11.2 مليار دينار إلى 14.9 مليار دينار)، مما يعكس استمرار الضغوط على السيولة البنكية في 2023 بعد زيادة التدخلات بنسبة 17.5% في عام 2022

كما حافظ البنك المركزي التونسي على سعر الفائدة الرئيسي عند 8% طوال عام 2023، بهدف احتواء الضغوط التضخمية. كانت هذه السياسة النقدية الحذرة تهدف إلى كبح الضغوط التضخمية والحفاظ على استقرار الدينار. على الرغم من أن هذه السياسة قد أدت إلى الحد من الوصول إلى الائتمان بالنسبة للشركات والأسر، إلا أنها ساعدت في احتواء التضخم عند 8.1% في ديسمبر 2023، بعد أن بلغ ذروته عند 10.4% في فيفري من نفس العام. كما أدت هذه السياسة إلى نمو ضعيف للقروض الموجهة للاقتصاد، التي لم تزد إلا بنسبة 2.5%، مقابل 7.9% في 2022

## سوق الصرف

عند نهاية عام 2023 وبالنسبة لقيمته في نهاية ديسمبر 2022، سجل سعر صرف الدينار انخفاضًا بنسبة 2.4% مقابل اليورو في السوق المصرفي بين البنوك. وفي المقابل، ارتفع الدينار بنسبة 7.6% أمام الين الياباني وبنسبة 1.4% مقابل الدولار الأمريكي

## سوق البورصة

أغلق المؤشر المرجعي Tunindex في الربع الأخير من عام 2023 عند 8750.59 نقطة، بارتفاع قدره 7.9% مقارنةً بمستواه في نهاية عام2022.

سجلت رسملة البورصة للسوق ارتفاعًا طفيفًا بنسبة 1.8% أي 433 مليون دينار، لتصل إلى 24,462 مليون دينار مقارنة بـ 24,029 مليون دينار في نهاية عام 2022، وذلك رغم شطب أربع شركات من البورصة خلال هذا العام (ADWYA، CEREALIS، SOPAT, AMS)لا تزال الشركات المالية تهيمن على رسملة البورصة للسوق بحصة تبلغ 54.8%، تليها شركات المنتجات الاستهلاكية والصناعة التي تمثل 25.0% و9.2% على التوالي.

سجل حجم التعاملات في عام 2023، زيادة قدرها 3% مقارنةً بما تم تسجيله في عام 2022، ليصل إلى 1.819 مليون دينار تونسي. وهذا أدى إلى متوسط يومي لحجم التبادلات بقيمة 7.2 مليون دينار تونسي خلال عام 2023 مقابل 6.9 مليون دينار تونسي في عام 2022.

# تطور مؤشرات البورصة

| | ديسمبر 2022 | ديسمبر 2023 |
|---|---|---|
| مؤشر توننداكس بالنقاط | 8.109,68 | 8.750,59 |
| رسملة البورصة (بالملايين الدنانير) | 24.029 | 24.462 |
| رسملة البورصة / إجمالي الناتج المحلي (%) | 16 ,6 | 15 ,4 |
| عدد الشركات المدرجة | 82 | 78 |

# الباب الأول

## نتائج البنك التونسي السعودي

### تطور نتائج البنك

#### 1 -النّاتج البنكي الصافي

أفرزت الوضعية المالية للبنك المقفلة في نهاية سنة 2023 تراجعا للناتج البنكي الصافي بـ 24,5 م د حيث تراجع من 37,6م د في نهاية ديسمبر2022 إلي 13,1 م د في نهاية ديسمبر2023:

الوحدة = ألف دينار

| البنود | 2023 | 2022 | التغيّر | النسبة |
|---|---|---|---|---|
| **إيرادات الإستغلال البنكي** | | | | |
| فوائد مستلمة وإيرادات القروض | 44 405 | 57 827 | (13 422) | -23.21% |
| فوائد التّوظيف | 4 542 | 3 925 | 617 | 15.72% |
| عمولات | 14 030 | 16 943 | (2 913) | -17.19% |
| أرباح المحفظة التجارية والعمليات المالية | 20 117 | 19 523 | 594 | 3.04% |
| أرباح محفظة الإستثمار | 4 882 | 4 844 | 38 | 0.78% |
| **مجموع إيرادات الإستغلال البنكي** | **87 976** | **103 062** | **(15 086)** | **-14.64%** |
| **أعباء الإستغلال البنكي** | | | | |
| فوائد مدفوعة وأعباء أخرى | (71 827) | (63 589) | (8 238) | 12.96% |
| عمولات مدينة | (779) | (635) | (144) | 22.68% |
| خسائر علي محفظة العمليات التجاري | (2 243) | (1 210) | (1 033) | 85.37% |
| **مجموع أعباء الإستغلال البنكي** | **(74 849)** | **(65 434)** | **(9 415)** | **14.39%** |
| **الناتج البنكي الصافي** | **13 127** | **37 628** | **(24 501)** | **-65.11%** |

# تطور الناتج البنكي الصّافي (م.د)

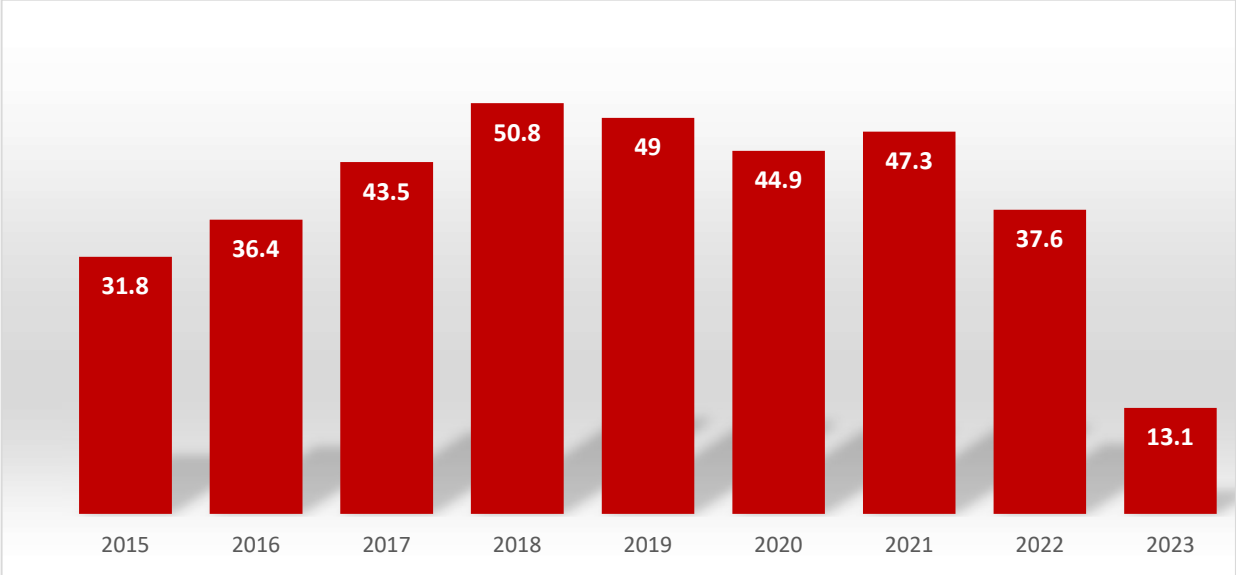


# هيكلة النّاتج البنكي الصّافي

وتبرز عناصر النّاتج البنكي الصّافي:

تباطؤ في نسق الإيرادات حيث تعدّت من 103 م د في نهاية 2022 إلى 88 م د في نهاية 2023 ويعزى ذلك بالأساس إلى:

- انخفاض الفوائد المستلمة وإيرادات القروض سنة 2023بحوالي13 م د نتيجة تراجع نشاط القروض و تحديدا انخفاض منح القروض الاستثمارية
- انخفاض العمولات بحوالي 2,9 م د و الذي يعود إلى انخفاض العمولات علي الالتزامات بالتوقيع

في حين عرفت أعباء الاستغلال البنكي ارتفاعا بـ9,4 م د و ذلك نتيجة :

- تسجيل ارتفاع في ا الفوائد المدفوعة على الودائع لتعبئة الموارد الضرورية.

## تطور هامش الربحية على الفوائد (م.د)

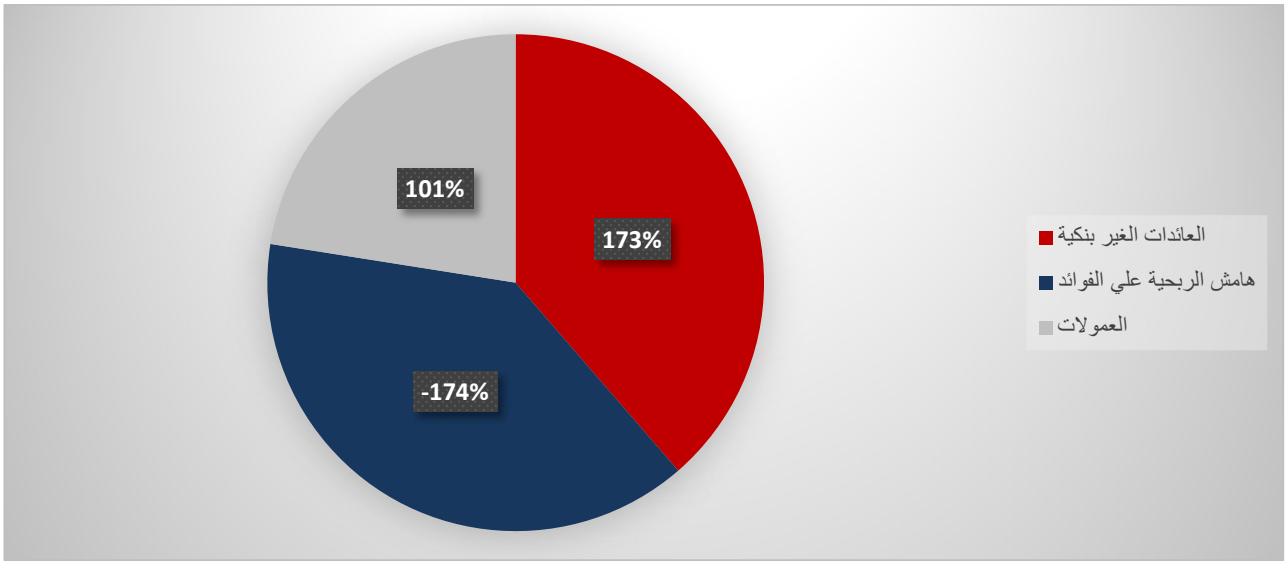


## 2 - النفقات العامّة

سجّلت الأجور وأعباء الاستغلال العامّة انخفاضا طفيفا بحوالى 0,8 م د

ألف دينار

| | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | الفارق |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أعباء الاستغلال العامّة | 10 031 | 8 891 | 10 510 | 12 471 | 12 913 | 442 |
| الأجور | 21 835 | 21 968 | 27 398 | 32 104 | 30 875 | (1 229) |
| **مجموع النفقات العامة لاستغلال** | **31 866** | **30 859** | **37 908** | **44 575** | **43 788** | **(787)** |
| الاستهلاكات و الإطفاءات | 2 320 | 2 012 | 2 073 | 1 840 | 2721 | 881 |
| **المجموع** | **34 186** | **32 871** | **39 981** | **46 415** | **46 509** | **94** |

وبلغت نسبة تغطية الأجور بالعمولات 45,4 % في نهاية سنة 2023مقابل 52,8 %في نهاية سنة 2022.

وباعتبار النّفقات العامّة، فقد بلغ مؤشّر الاستغلال في نهاية سنة 2023 (بدون اعتبار الاستهلاكات)،333,6%مقابل 118,5 % في سنة 2022.

## تطورّ مؤشّر الاستغلال

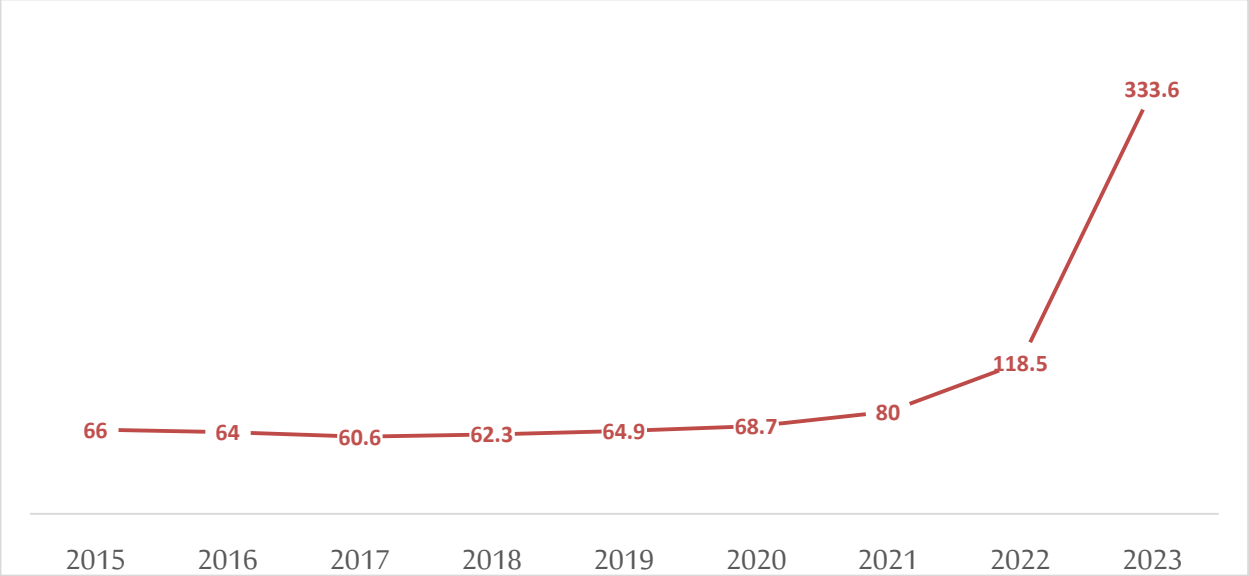


## تطورّ النفقات العامة للإستغلال (م.د)

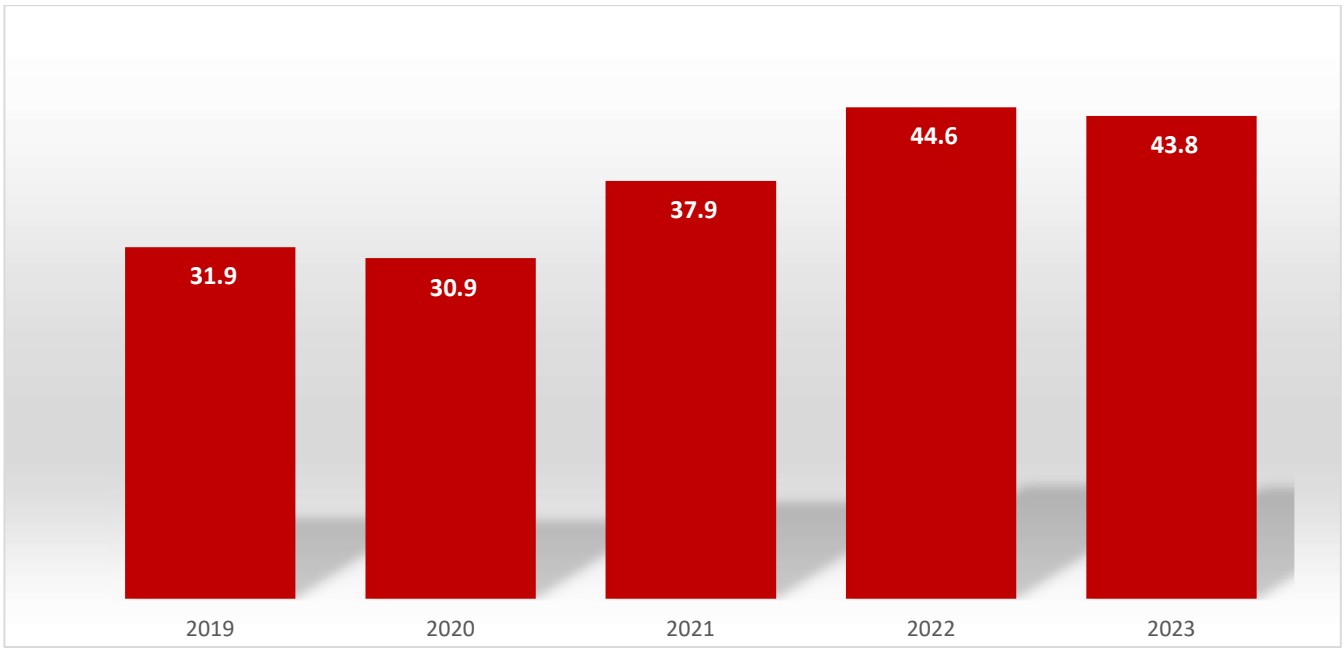


## 3 -النتيجة الخام للاستغلال

بلغ حجم النتيجة الخام للاستغلال مبلغا سلبيا بـ33,4م د في نهاية سنة 2023 مقابل 8,8- م د في نهاية سنة 2022

أي بتراجع قدره 24,6م د

ألف دينار

| | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | الفارق |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النّاتج البنكي الصّافي | 49 042 | 44 891 | 47 344 | 37 628 | 13 127 | (24 501) |
| مجموع النفقات العامة لاستغلال | (31 866) | (30 859) | (37 908) | (44 575) | (43 788) | 787 |
| الاستهلاكات و الإطفاءات | (2 320) | (2 012) | (2 073) | (1 840) | (2 721) | (881) |
| **النتيجة الخام للاستغلال** | **14 856** | **12 020** | **7 363** | **(8 787)** | **(33 382)** | **(24 595)** |

## تطورّ النتيجة الخام للاستغلال(م.د)

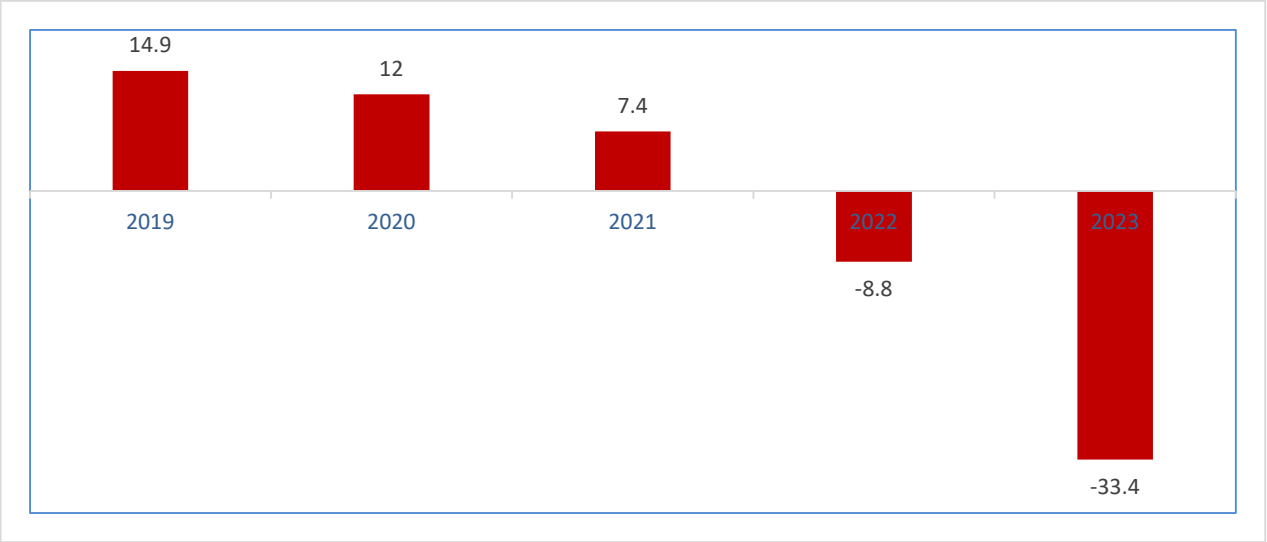


## 4 -النتيجة الصّافية

بلغت النتيجة الصّافية لسنة 2023 نتيجة سلبية قدرها 73,9م د مقابل نتيجة سلبية قدرها 102م د في سنة 2022

أي بتحسن قدره 28,1 م د.

| | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | الفارق |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النتيجة الخام للاستغلال | 14 856 | 12 020 | 7 363 | (8 787) | (33 382) | (24 595) |
| المخصصات الصافية على المستحقات | (15 675) | (28 834) | (31 865) | (92 299) | (29 991) | 62 308 |
| المخصصات الصافية على محفظة الاستثمار | 297 | 2 977 | 29 193 | 126 | (9 009) | (9 135) |
| أرباح/خسائرعلى عمليات عادية | (2 095) | (778) | (809) | (832) | (1 308) | (476) |
| الضريبة على الشركات | (223) | (253) | (313) | (337) | (298) | 39 |
| أرباح/خسائرعلى عمليات غير عادية | - | 32 | 103 | 129 | 101 | (28) |
| **النتيجة الصافية** | **(2 840)** | **(14 836)** | **3 672** | **(102 000)** | **(73 887)** | **28 113** |

# الباب الثاني

## *موارد وتدخلات البنك التونسي السعودي*

## موارد البنك الماليّة

بلغت موارد البنك في 31ديسمبر2023 مبلغا قدره 866م د مقابل 893م د في 31 ديسمبر2202 مسجّلة بذلك تراجعا بـ3 %.

ألف دينار

| | 2022 | 2023 |
|---|---|---|
| أموال ذاتية | 28 475 | (45 414) |
| اقتراضات خارجية | 24 213 | 72 559 |
| الاقتراضات الأخرى | 29 649 | 50 136 |
| ودائع الحرفاء | 811 081 | 788 876 |
| **المجموع** | **893 418** | **866 157** |

### 1- ودائع الحرفاء

أنخفضت ودائع الحرفاء الجمليّة في 31 ديسمبر2023 إلى789م د مقابل 811 م د في 31 ديسمبر2022 مسجّلة بذلك تراجعاً بـ 22,2 م د أو 2,7 %:

| | 2023 | 2022 | التغيّر | النسبة |
|---|---|---|---|---|
| حسابات إيداع تحت الطّلب | 284 070 | 290 598 | (6 527) | -2.25% |
| إيداعات لأجل | 359 532 | 379 798 | (20 266) | -5.34% |
| إيداعات إدخار | 144 186 | 138 610 | 5 576 | 4.02% |
| مبالغ اخري مستحقة | 1 087 | 2 076 | (989) | -47.62% |
| **المجموع** | **788 876** | **811 081** | **(22 205)** | **-2.74%** |

# تطورّ ودائع الحرفاء (م د)

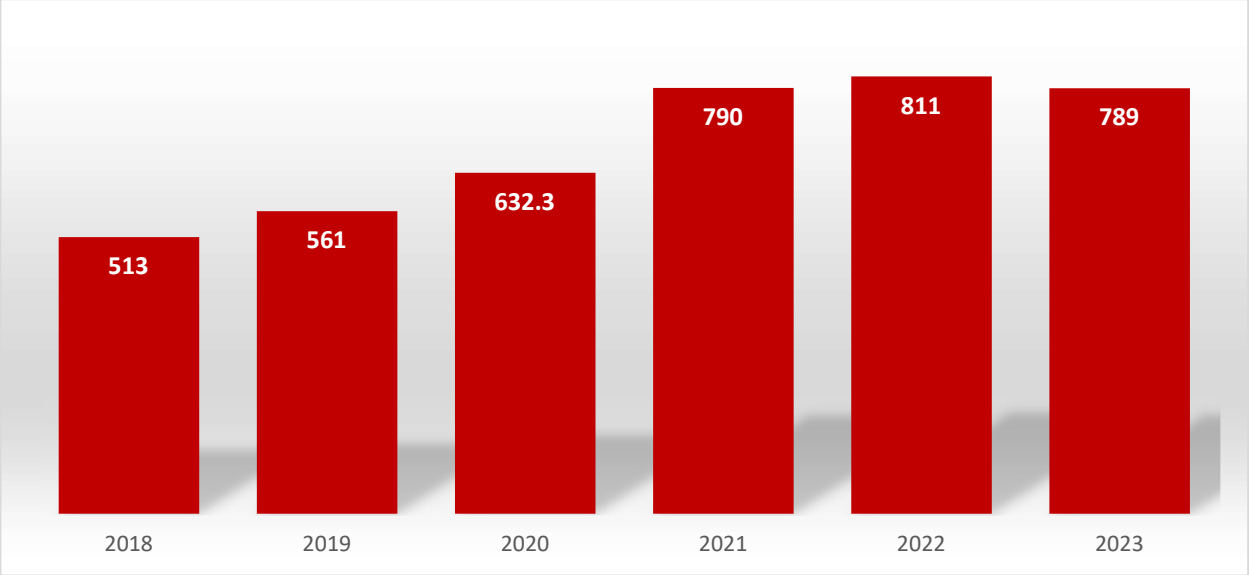


# هيكلة ودائع الحرفاء

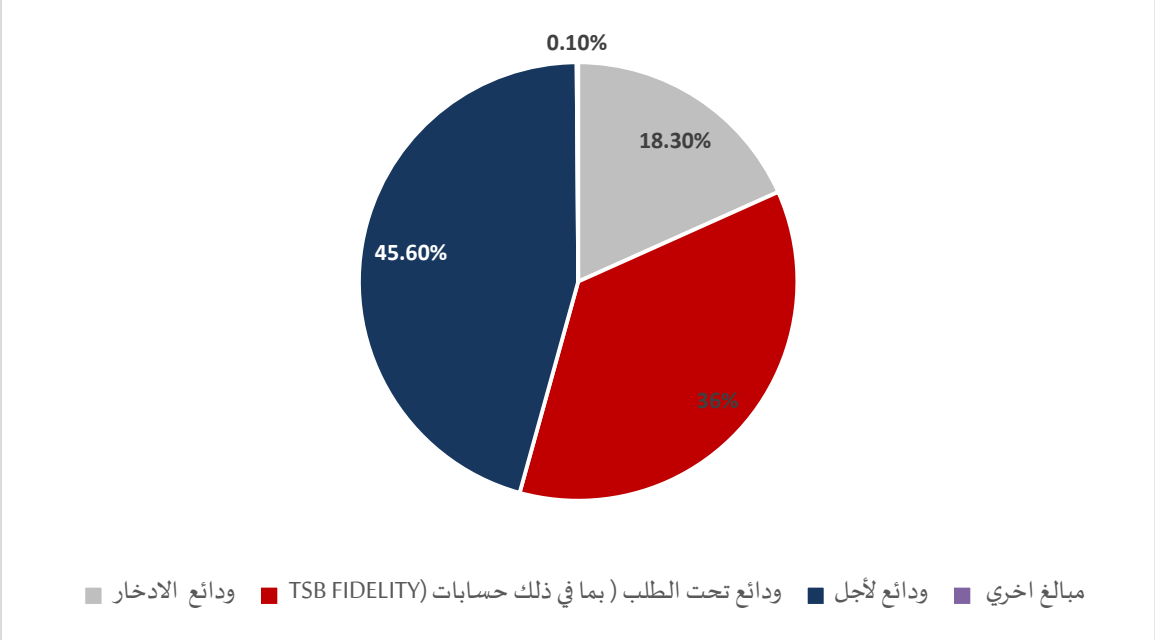

# تدخّلات البنك

## استحقاقات قروض الحرفاء

بلغت الاستحقاقات الصّافية لقروض الحرفاء في 31 ديسمبر2023مبلغ 572,6م د مقابل 647,2 م د في 31 ديسمبر2022مسجّلة بذلك تراجعا بـ74,6م د أو11,5 %.

## تطورّ الاستحقاقات الصّافية لقروض الحرفاء (م د)

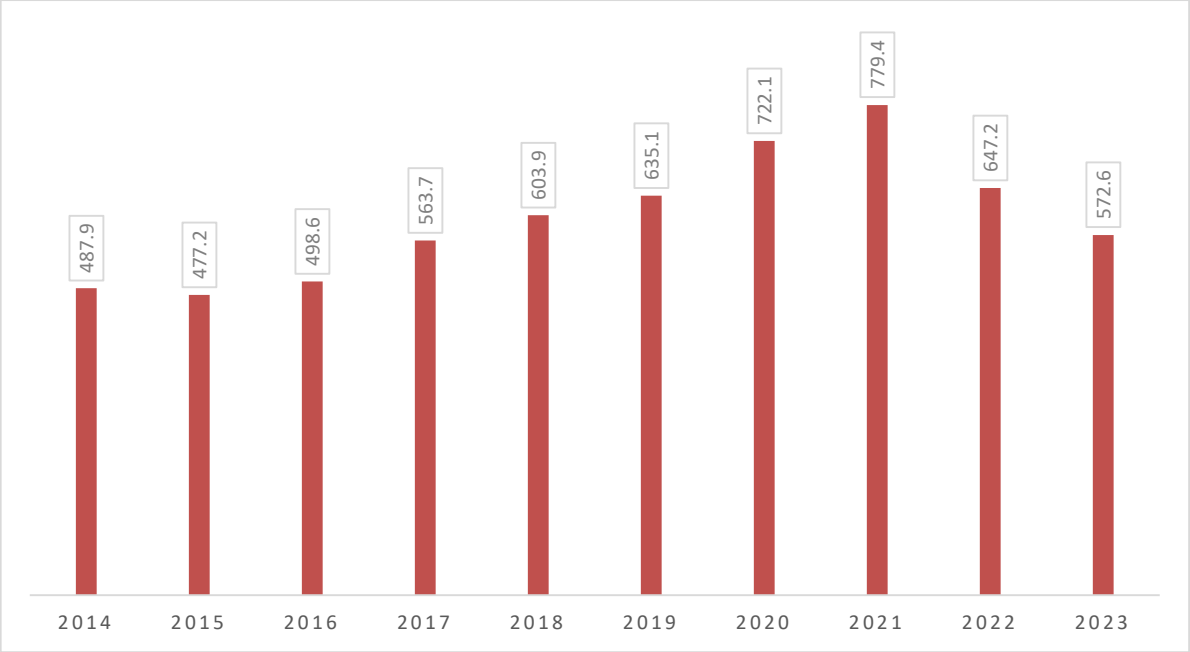

# الباب الثالث

## نشاط البنك التونسي السعودي

### 1- نشاط الاستغلال

قامت إدارة الاستغلال بمتابعة انجازات الفروع من حيث تطور حجم الودائع، فتح الحسابات ومبيعات البطاقات والمطارف وذلك بصفة أسبوعية. يتم اصدار مجلة أسبوعية الكترونية ترسل إلى كافة الفروع والإدارة العامة تنشر فيها إنجازات الفروع وترتيبها.

وتم اثراء مضمون المجلة بإضافة جزء مخصص لمتابعة تطور إنجازات التحصيل للفروع من حيث:

- الخصم التجاري
- القروض القابلة للتسييل
- القروض المتوسطة وطويلة المدى

ويتوزع بيع البطاقات البنكية والمطارف و فتح الحسابات كالاتي:

| | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|
| الحسابات المفتوحة | 3 709 | 4 407 | 4 354 | 3 620 | 2 544 |
| بيع البطاقات | 1 643 | 2 920 | 2 624 | 3 021 | 2 341 |
| بيع المطارف | 156 | 252 | 178 | 165 | 138 |

## 2- تطور نشاط التعهدات

سجّل نشاط تمويل القروض تراجعا في سنة 2023 ليصل إلى حوالى 147 م د مقابل 180 م د سنة 2022 مسجّلا بذلك انخفاضا بـ-47,8 %.

وتتوزّع التمويلات كالاتي :

بالألف دينار

| المصدقات | 2022 | 2023 |
|---|---|---|
| مجموع مصادقات قروض الاستغلال | 85 953 | 71 851 |
| مجموع مصادقات تمويل الصفقات | 26 989 | 21 970 |
| مجموع مصادقات القروض المتوسطة وطويلة المدى | 15 726 | 10 175 |
| مجموع مصادقات قروض الأفراد | 50 862 | 42 920 |
| **المجموع** | **179 530** | **146 916** |

# 3- نشاط إدارة الاستخلاص

يجدر تسليط الضوء على الأهداف التي تم تحقيقها سنة 2023، مع التركيز على الأهداف الرئيسية التي كانت إدارة الاستخلاص قد وضعتها في بداية العام. نذكر لكم أهمها:

1- تحقيق زيادة في نسبة التحصيلات خصوصا فيما يخص التعهدات صنف 2 و3 و 4 حيث تمكّنت إدارة الاستخلاص من تحقيق زيادة ملحوظة في نسبة التحصيل مقارنة بالفترة السابقة، حيث ارتفعت نسبة التحصيل بنسبة 41%، مما ساعد في تحسين السيولة النقدية للبنك.

2- تحسين استجابة العملاء ورفع مستوى الرضا فبفضل تنفيذ استراتيجية التواصل الفعّال مع العملاء المتعثرين، تم تحسين استجابة العملاء مما أدى إلى تعزيز رضاهم وزيادة معدل الدفع في الوقت المحدد.

3- التعاون مع شركات الاستخلاص التابعة للبنك، الذي أدى إلى تحسين أداء تحصيل القروض وتقليص الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد الأموال.

من خلال هذه الجهود المستمرة، نجحت إدارة الاستخلاص في تحقيق أهدافها لعام 2023 في وقت قياسي، مما عزز الاستقرار المالي للبنك وساهم في تحسين جودة محفظة القروض. نتطلع إلى استكمال هذه النجاحات في العام المقبل من خلال تطوير المزيد من الأدوات والاستراتيجيات لتعزيز التحصيلات وتقليل المخاطر في المستقبل.

**مجموع الاستخلاص خلال سنة 2023 :**

بالألف دينار

| | الاستخلاص 2022 | الاستخلاص 2023 |
|---|---|---|
| **تعهدات مصنفة من 2 إلى 4** | 9 842 | 14 595 |
| **تعهدات مصنفة5** | 4 070 | 3 080 |
| **TSR** | 1 745 | 4 345 |
| **المجموع** | **15 657** | **22 020** |

# 4- النقديات

يعد نشاط النقديات من الركائز الهامة التي يعطيها البنك العناية اللازمة حيث يسهر على تحسين الخدمات المسداة ويحرص على توفير السلامة لمعالجة العمليات.

وقد تطورت مؤشرات نتائج نشاط النقديات المختلفة من البطاقات البنكية ومطارف الدفع الالكتروني والموزعات الالية مقارنة بسنة 2022 كالاتي:

| البطاقات البنكية TSB | 2022 | 2023 | % |
|---|---|---|---|
| عدد البطاقات البنكية | 15 798 | 18120 | 12.8% |
| عدد عمليات الدفع باستعمال بطاقات البنك التونسي السعودي بالألف | 360 | 339 | -6% |
| رقم المعاملات المتداولة بالمليون دينار | 73 | 47 | -55% |
| الموزعات الالية TSB (DAB / GAB) | | | |
| عدد الموزعات الالية | 43 | 42 | -2% |
| عدد عمليات عبرموزعات TSB بالألف | 438 | 465 | 6% |
| رقم المعاملات المتداولة بالمليون دينار | 74 | 84 | 11% |
| المطارف الدفع الالكتروني TPE | | | |
| عدد المطارف الدفع الالكتروني | 1 155 | 1120 | -3.1 % |
| مداخيل معلوم الايجار | 229 | 245 | 6.9% |
| عدد عمليات الدفع باستعمال المطارف الدفع الالكتروني بالألف | 739 | 793 | 7.3% |
| رقم المعاملات المتداولة بالمليون دينار | 77 | 82 | 6.4% |
| مجموع العمولات على نشاط النّقديات بالألف دينار | 2141 | 2842 | 24.6% |

# 5- الموارد البشرية

قامت ادارة الموارد البشرية خلال سنة 2023 بتحقيق بعض المبادرات تم حوصلتها كالاتي:

- استكمال انجاز وتحيين بطاقات الوصف الوظيفي لجميع الوظائف الموجودة بالبنك،
- متابعة برنامج التعاقب الوظيفي بالبنك،
- إعداد سياسة الإنتدابات،
- متابعة تنفيذ برنامج التدريب حيث:

- انتفع بهذا البرنامج حوالي 180 موظّف من جميع إدارات البنك بـ60 حصّة تدريبيّة خارج البنك أو عن بعد مع المكاتب المؤهلة لذلك و07 حصص داخل المؤسّسة،
- اتّبع 04 موظّفين دورات تدريبيّة للحصول على شهادة في الاختصاص (02 لدى أكاديمية البنوك والمالية ABF و02 موظّفين لدى المعهد التقني للبنوك ITB).

## احصائيات متعلقة بالموارد البشرية:

- سجل البنك التونسي السعودي انخفاضا بنسبة 1.3 % في عدد موظفيه خلال سنة 2023 ليبلغ 293 موظف مقابل 297 سنة 2022.
- بينما حافظت نسبة الإطارات العليا بالبنك على نسبتها المقدرة بـ 76 %من اجمالي الموظفين أي حوالي 221 إطار.

| الصنف | 2022 | 2023 |
|---|---|---|
| الاطارات | %76 | %76 |
| الأعوان | %24 | %24 |

- يتوزع الموظفون بين المقر الرئيسي والفروع في سنة 2023 مقارنة بـ 2022 كالاتي:

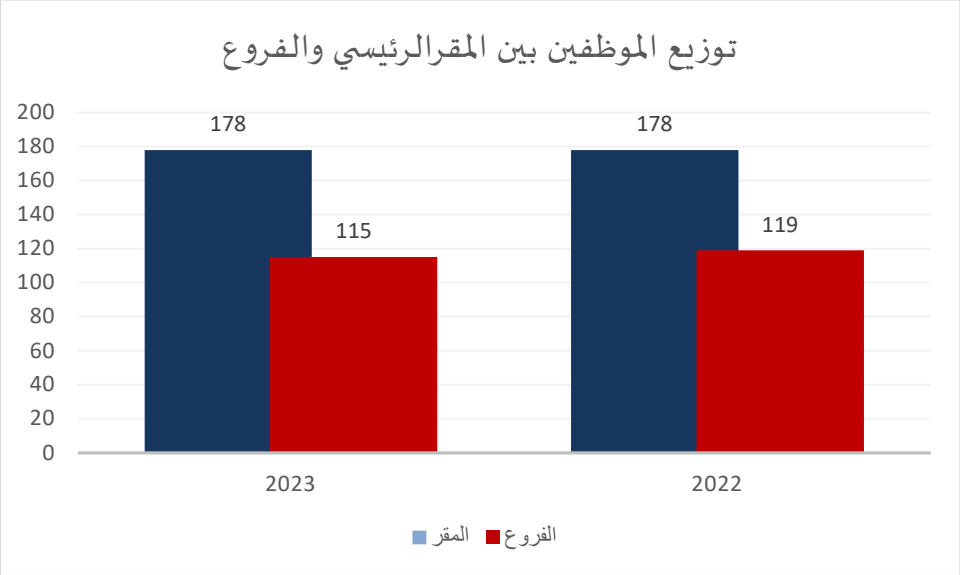


- يصنف الموظفون بالبنك التونسي السعودي على النحو الاتي:

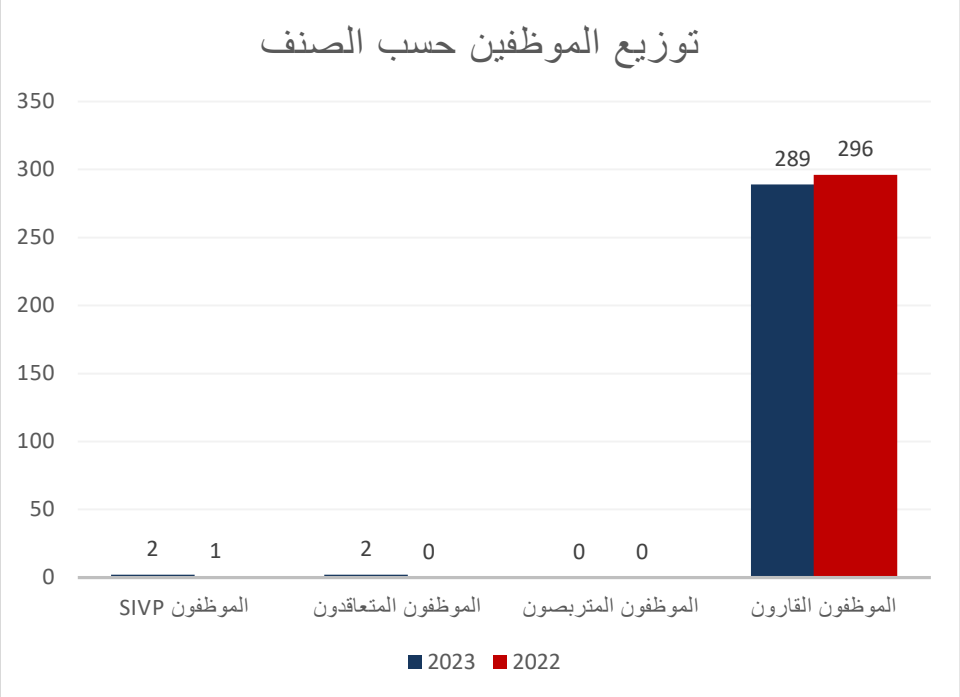


- يتوزع موظفي البنك حسب الجنس بصفة متقاربة ومتوازنة كما أن هذه النسب لم تتغير بين سنة 2022 و2023:

توزيع الموظفين حسب الجنس سنة 2022

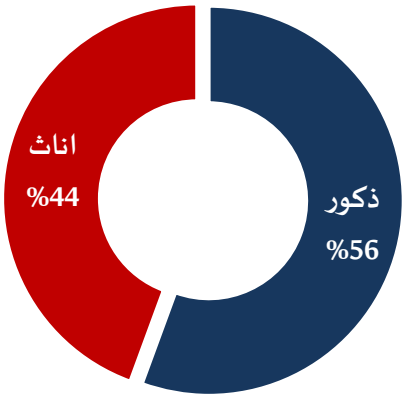


توزيع الموظفين حسب الجنس سنة 2023